توفر التمويل السريع لعجز الموازنات

«أرامكو» تشعل حمى الاكتتابات الأولية في دول الخليج خلال 2020

يقول محللون وخبراء في تصريحات متفرقة للأناضول، إن نجاح طرح «أرامكو» يشعل حمى الاكتتابات الأولية ويشجع الحكومات الخليجية على طرح حصص بالشركات الوطنية النفطية، أو الشركات الناجحة بقطاعات أخرى كالطيران.

ويشير المحللون إلى أن الأمر أبعد من مجرد سد عجز الموازنة، إنما هو توجه استراتيجي للاقتصادات بما يدعم خطط التنمية المستدامة لدول المنطقة، كما تشكل زخما قويا للأسواق المالية.

ونقلت وكالات إخبارية عن محمد الرمحي، وزير النفط بسلطنة عمان، مطلع ديسمبر/كانون أول الجاري، أن شركة النفط العمانية المملوكة للدولة تتوقع إدراج ما بين 20 و25 بالمئة في طرح عام أولي بحلول نهاية العام المقبل.

وبذلك تصبح الشركة العمانية ثاني شركة نفط وطنية في منطقة الخليج، تطرح أسهمها للاكتتاب العام، بعد الإدراج العام الأولي لشركة أرامكو السعودية وسط مساع تنويع الاقتصاد المحلي للمملكة.

وبعد التأجيل أكثر من مرة منذ الإعلان في 2016، طرحت الحكومة السعودية 1.5 بالمئة من أسهم ذراعها النفطي «أرامكو» (أكبر شركة نفط في العالم) بما يعادل 3 مليارات سهم في سوق الأسهم المحلية.

ويتوزع الطرح بين 0.5 بالمئة للأفراد (مليار سهم)، و1 بالمئة للمؤسسات، وبدأ التداول على أسهمها في 11 ديسمبر الجاري.

وبلغت حصيلة الاكتتاب 96 مليار ريال (25.6 مليار دولار)، هي الأعلى تاريخيا حول العالم متفوقا على شركة «علي بابا» الصينية، التي جمعت 25 مليار دولار في 2014.

وارتبكت أسواق الاكتتابات والطروحات في منطقة الخليج خلال السنوات الخمس الماضية؛ بفعل هبوط أسعار النفط الخام منذ منتصف 2014، ما دفع عديد الشركات إلى تأجيل إدراج جزء من أسهمها.

وتراجعت قيمة صفقات الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بنسبة 45.3 بالمئة إلى 190 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي 2018 حيث بلغت آنذاك 347.3 مليون دولار، حسب تقارير رسمية.

وعانت البورصات الخليجية من شح الطروحات الأولية، خلال العامين الحالي والماضي، في ظل التوترات العالمية والمخاوف بشأن الركود الاقتصادي، رغم استعداد العديد من الشركات الخليجية لإدراج حصص من أسهمها.

ارتفاع طفيف للدولار ونظيره الأسترالي يقفز

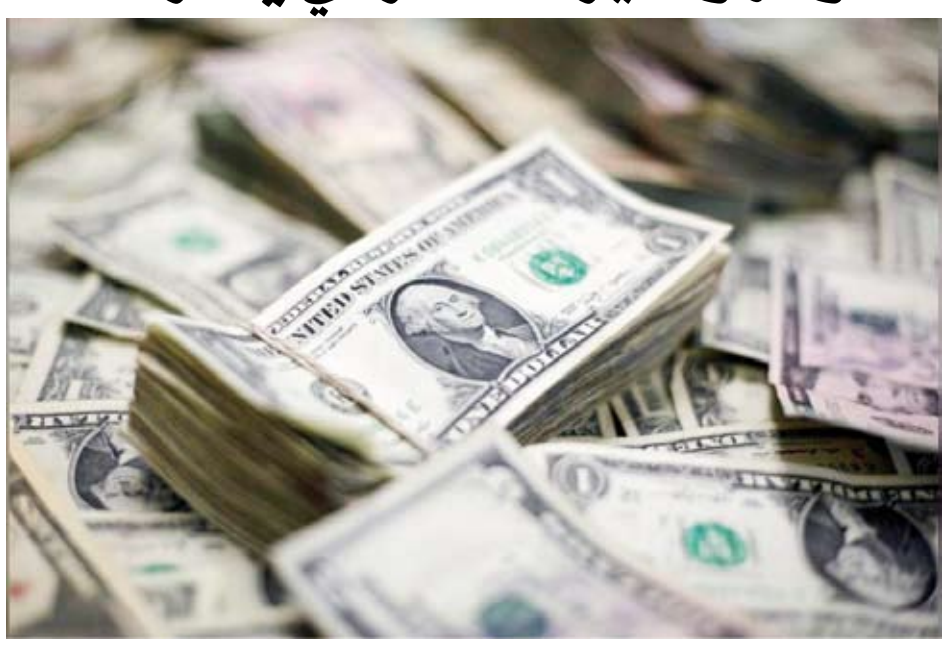

ارتفع الدولار على نحو طفيف أمس الخميس بعد قرار مساءلة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بينما قفز نظيره الأسترالي بعد تراجع غير متوقع في معدل البطالة.

وظل الجنيه الاسترليني يواجه ضغوطا بفعل تجدد المخاوف بشأن خروج فوضوي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبلغ في أحدث تعاملات 1.3081 دولار بعدما تراجع بنحو اثنين بالمئة في يومين.

وتفاءل متداولو الدولار بعدما صوتت أغلبية أعضاء مجلس النواب الأمريكي بالموافقة على مساءلة ترامب. وارتفع الدولار على نحو طفيف مقابل الين الياباني إلى 109.56 ين.

وحوم مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأمريكية مقابل ست عملات رئيسية، عند 97.347 حيث لم يبتعد كثيرا عن أعلى مستوى في ستة أيام عند 97.475 الذي لامسه يوم الأربعاء.

وارتفع الدولار الأسترالي ليجري تداوله مقابل 0.6883 دولار أمريكي بعد بيانات قوية للوظائف أشارت إلى أن سوق العمل الأسترالية قد تكون بها حركة كافية تقلل الحاجة للمزيد من الخفض في سعر الفائدة. وسجل في أحدث تداولات 0.6878 دولار أمريكي.

وفي نيوزيلندا، دفعت بيانات نمو اقتصادي أفضل من المتوقع في الربع الثالث الدولار النيوزيلندي للصعود من أدنى مستوى خلال أسبوع عند 0.6592 دولار أمريكي.

وتماسك اليورو بالقرب من المستوى المنخفض الذي بلغه عند 1.1109 دولار متجاهلا مسح كانت نتائجه أفضل من المتوقع لثقة الشركات الألمانية. وسجل اليورو في أحدث تعاملات 1.1126 دولار.

أسعار النفط ترتفع لأعلى مستوى في 3 أشهر

ظلت أسعار النفط فوق أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر أمس الخميس، لتواصل سلسلة من الصعود القوي الذي بدأ قبل أسبوع، في الوقت الذي تلقت فيه الأسواق العالمية الدعم من انفراجة في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وبحلول الساعة 0645 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات إلى 66.25 دولار للبرميل، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أربعة سنتات إلى 60.97 دولار للبرميل. وكانت أحجام التداول هزيلة، إذ عجز حتى نبأ مساءلة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تحريك سوق النفط.

ويضع هذا الاتجاه أسعار النفط صوب الارتفاع للأسبوع الثالث على التوالي، لتتحرك بفضل قوة الدفع الناجمة عن إعلانات هذا الشهر بشأن زيادة تخفيضات إنتاج النفط من جانب منتجين كبار وكذلك اتفاق 'المرحلة واحد' بين الولايات المتحدة والصين لإنهاء الحرب التجارية المستمرة بينهما منذ فترة طويلة.

ودفع الاتفاق بين أكبر اقتصادين في العالم آفاق الاقتصاد العالمي للتحسن، مما يرفع احتمالات زيادة الطلب على الطاقة في العام المقبل ويدعم أسعار النفط.

وفي مؤشر آخر على انفراجة في العلاقات، نشرت وزارة المالية الصينية يوم الخميس قائمة جديدة لستة منتجات أمريكية ستُعفى من رسوم جمركية اعتبارا من 26 ديسمبر كانون الأول.

وفي الأسبوع الماضي، وافقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون من خارج المنظمة مثل روسيا على زيادة تخفيضات إنتاج النفط بواقع 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من أول يناير كانون الثاني علاوة على تخفيضات سابقة قدرها 1.2 مليون برميل يوميا.

وبحسب بيانات أسبوعية نشرتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تراجعت مخزونات الولايات المتحدة من النفط 1.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 13 ديسمبر كانون الأول، بينما ارتفعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

بدأت الإنتاج من كشف نفطي جديد بالصحراء الغربية

مصر: 17 اتفاقية مع شركات أجنبية للبحث عن البترول

طارق الملا

قالت وزارة البترول المصرية أمس الخميس إنه جرى تحقيق كشف نفطي جديد بالصحراء الغربية باسم إيه.إس.إتش2 في منطقة أبو سنان وبدأ الإنتاج بمعدل سبعة آلاف برميل من الزيت الخام وعشرة ملايين قدم مكعبة من الغاز يوميا.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن الكشف جاء بعد انتهاء شركة برج العرب للبترول، التي تقوم بالعمليات في المنطقة نيابة عن هيئة البترول وشركة كويت إنرجي مصر، من حفر بئر استكشافية ناجحة.

وفتح اكتشاف إيني الإيطالية لحقل ظُهر في 2015، والذي يحوي احتياطات تقدر بثلاثين تريليون قدم مكعبة من الغاز، شهية المستثمرين لضخ مزيد من الاستثمارات بقطاع النفط والغاز بمصر. وقامت مصر خلال الأعوام القليلة الماضية بترسيم حدودها البحرية مع بعض الدول في محاولة للبحث والتنقيب عن الغاز والنفط داخل حدودها دون نزاع مع أي من تلك الدول. وأكد وزير البترول المصري، طارق الملا، في مقابلة مع العربية، أن إنتاج الغاز الطبيعي تجاوز 7 مليارات قدم مكعبة هذا العام، وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكتوبر 2018 واستئناف التصدير.

ونوه وزير البترول المصري بأنه في الفترة الأخيرة استطاعت مصر جذب استثمارات بـ30 مليار دولار، مؤكداً السعي لجذب المزيد من الاستثمارات من الشركات الأجنبية.

من جهة أخرى، أشار إلى توقيع 17 اتفاقية مع شركات أجنبية للبحث والاستكشاف عن البترول والغاز في المنطقة الغربية وخليج السويس، 3 اتفاقيات منها مع شركة «إكسون موبيل».

أسهم اليابان تتراجع عن أعلى مستوى في 14 شهراً وسهم هيتاشي يقفز

انخفضت الأسهم اليابانية عند الإغلاق أمس الخميس بعد بدء جني الأرباح في أعقاب ارتفاع إلى أعلى مستوى في 14 شهرا في الآونة الأخيرة بينما صعد سهم شركة هيتاشي للتكنولوجيا بعد إعادة هيكلة محفظتها للأعمال.

ونزل المؤشر نيكي 0.29 بالمئة ليغلق عند 23864.85 نقطة ليتراجع أكثر عن أعلى مستوى في 14 شهرا الذي بلغه عند 14091.12 نقطة.

وانخفض المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.13 بالمئة إلى 1736.11 نقطة.

ولم تبد الأسواق رد فعل تجاه قرار بنك اليابان المركزي الإبقاء على سياسته النقدية دون تغيير. وأبقى البنك، كما كان متوقعا، على توقعاته الإيجابية للاقتصاد مما يشير إلى أن صناع القرار غير متعجلين لتعزيز الحوافز على الرغم من أن المخاطر العالمية تهدد الانتعاش الهش.

وتراقب أطراف السوق عن كثب التطورات المتعلقة بمساءلة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الرغم من أن القليلين يتوقعون أنها ستؤثر سلبا على الأسواق.

وكانت الأسهم المرتبطة بالدورة الاقتصادية مثل أسهم شركات سمسرة الأوراق المالية والشحن ضمن الأكثر تراجعا حيث انخفض القطاعان 1.8 وواحدا بالمئة على الترتيب.

وعلى الجانب الآخر قفز سهم هيتاشي 4.6 بالمئة إلى أعلى مستوى في نحو عامين حيث رحب المستثمرون بمسعى الشركة لإعادة هيكلة أعمالها.

وأعلنت الشركة أنها ستبيع وحدة الكيماويات المدرجة التابعة لها هيتاشي كيميكال وكذلك وحدتها لأنشطة التصوير التشخيصي الطبي في صفقتين قيمتهما الإجمالية 673 مليار ين (6.2 مليار دولار).

وصعد سهم هيتاشي كيميكال 11.8 بالمئة بينما انخفض سهم شوا دينكو التي اشترت وحدة الكيماويات 2.7 بالمئة.

وصعد سهم فوجي فيلم هولدنجز التي اشترت وحدة التصوير التشخيصي الطبي 2.1 بالمئة.

وانخفض سهم إيسوزو موتورز 3.7 بالمئة بعدما أعلنت عن صفقة لشراء يو.دي تركس من فولفو السويدية. وأعلنت الصفقة بعد إغلاق السوق.

أكد تعزيز التعاون في الطاقة المتجددة والتحول الرقمي

الجدعان: ألمانيا رابع أكبر مُصدر للسعودية

محمد الجدعان

رأس محمد الجدعان وزير المالية وفد المملكة المشارك في اجتماعات اللجنة السعودية – الألمانية المشتركة في دورتها العشرين خلال يومي 19 و20 ربيع الآخر في العاصمة الألمانية برلين حيث رأس وفد الجانب الألماني بيتر ألتماير وزير الشؤون الاقتصادية والطاقة الألماني . وأشار وزير المالية في كلمته الافتتاحية لاجتماعات اللجنة إلى أن هذه الاجتماعات تمثل امتدادا طبيعيا للعلاقات التاريخية التي تربط البلدين الصديقين منذ أكثر من 90 عاما وأنها «تؤكد حرصنا على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين السعودية وألمانيا ونأمل أن تسهم في تطوير التعاون بالشكل الذي يتطلع إليه البلدان».

وأضاف «لدى المملكة وألمانيا العديد من القواسم المشتركة إذ يعد اقتصاد المملكة الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك الحال لاقتصاد ألمانيا الذي يعد الأكبر في الاتحاد الأوروبي كما أن البلدين عضوان مؤثران في مجموعة العشرين التي ترأسها المملكة حاليا ويمكننا من خلال ذلك العمل معا على دعم جهود المجموعة من أجل تحقيق تطلعات شعوبها ورفع معدلات نموها إضافة إلى بحث فرص تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الصديقين».

وبين أن السعودية ثاني أكبر شريك تجاري عربي لألمانيا وهذا يشير إلى الأهمية التي تمثلها السوق الألمانية للاقتصاد السعودي بوصفها من أكبر 5 دول صناعية كبرى في العالم ورابع أكبر مصدر للمملكة. كما تطرق إلى منتدى الأعمال السعودي – الألماني الذي سيعقد بالتزامن مع اجتماعات اللجنة السعودية – الألمانية المشتركة. معربا عن أمله في أن يسهم في تعزيز التعاون خصوصا فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة وبرامج التنمية والتحول الرقمي والبحث العلمي والتطوير.

وحول ثمرات الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها المملكة خلال السنوات الأربع الماضية قال «إن المملكة عملت من خلال رؤية المملكة 2030 على مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تغيير شامل وكلي للاقتصاد السعودي لإحداث نقلة تنموية كبيرة على المديين المتوسط والطويل أسهمت في ارتفاع معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار الخاص بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من 2019. وتوضح المؤشرات الاقتصادية خلال الأشهر الماضية استمرار تحسن الأداء الاقتصادي كما أدت جهود تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد إلى تحسن ترتيب المملكة في العديد من المؤشرات الدولية».

وأكد وزير المالية أهمية أن يرتكز تفعيل التبادل التجاري والاستثماري على استغلال الفرص المتاحة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك مثل الصناعة والتعدين والتقنية والسياحة والترفيه وقطاع المال والتشييد والبناء للمشاريع الكبرى والخدمات الصحية بالإضافة إلى قطاع الطاقة المتجددة قائلا «نرغب أن تكون علاقة البلدين مثالا يحتذى به في المدى القريب على الصعيد الدولي في عملية التعاون والتبادل التجاري». يذكر أن عدد الاستثمارات الألمانية في المملكة بلغ 189 استثماراً حتى نهاية يوليو 2019 برأس مال مدفوع بلغ ما يقارب الـ17.5 مليار ريال حيث شكل الاستثمار الصناعي نحو 71% من نسبة الاستثمارات الألمانية في المملكة (33 شركة) يليه الاستثمار في قطاع الخدمات بنسبة 26%.

المفوضية الأوروبية: «بريكست» دون اتفاق تجاري يضر بريطانيا

حذرت أورسولا فون دير لايين، رئيسة المفوضية الأوروبية من أن فشل التفاوض سريعا على اتفاق تجاري جديد بعد «بريكست» سيضر ببريطانيا أكثر من الاتحاد الأوروبي.

وبحسب «الفرنسية»، ذكرت فون دير لايين أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج أن «الجدول الزمني الذي أمامنا يشكل تحديا كبيرا. في حال لم نتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية 2020، فسنواجه الخطر مجددا. من شأن ذلك أن يضر بوضوح بمصالحنا لكنه سيؤثر أكثر في بريطانيا».

وأضافت المسؤولة الألمانية أنه في ظل هكذا واقع، سيواصل الاتحاد الأوروبي «الاستفادة من سوقه الموحد»، ومن «الاتفاقات الموقعة مع شركائه»، وذلك بعكس المملكة المتحدة.

ويتعين على البريطانيين مغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 (يناير) 2020، وهو التاريخ الذي سيفتتح مرحلة انتقالية هدفها تجنب حصول انفصال مفاجئ، وسيتم خلالها التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق حول العلاقات المستقبلية.

وتنتهي هذه المرحلة الانتقالية، التي سيستمر خلالها البريطانيون بتطبيق القوانين الأوروبية، في 31 (ديسمبر) 2020.

وبغية تمديدها، سيتوجب على البريطانيين التقدم بطلب بالخصوص في الأول من (يوليو) 2020، غير أن بوريس جونسون، رئيس الوزراء البريطاني، الذي أعيد انتخابه الأسبوع الماضي بأغلبية واسعة أكد أنه يرغب في منع هكذا سيناريو.

وبذلك، سيكون أمام المفاوضين 11 شهرا فقط للتباحث حول العلاقة المستقبلية، بما يشمل العلاقات التجارية على وجه الخصوص.

وتضيف فون دير لايين: «سننظم هذه المفاوضات من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الفترة القصيرة»، معربة عن أملها في التوصل إلى «شراكة غير مسبوقة» مع لندن.

وأشارت فون دير لايين إلى أن «بريكست» «ليس نهاية أمر ما، إنها بداية علاقات جديدة بين جيران وأريد أن نكون جيرانا جيدين مع أصدقائنا في المملكة المتحدة».

وسبق للمتحدث باسم جونسون أن كشف عن رغبة الأخير بالتوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على غرار ذاك الموقع بين الأوروبيين وكندا.

الأسهم الأوروبية ترتفع في تداولات ما قبل العطلة

ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس الخميس في جلسة تداول هادئة قبيل عطلة عيد الميلاد بجانب عدد من إعلانات الشركات. وبحلول الساعة 0821 بتوقيت جرينتش، صعد المؤشر الأوروبي ستوكس 600 بنسبة 0.2 بالمئة حيث قادت قطاعات الإعلام والرعاية الصحية والمرافق المكاسب.

وتتجه جميع الأنظار إلى قرار السياسة النقدية المتوقع لبنك إنجلترا المركزي المقرر إعلانه بحلول الساعة 1200 بتوقيت جرينتش في أحد آخر اجتماعات البنوك المركزية الكبيرة قبل نهاية العام.

وبينما من المتوقع أن يبقي صانعو السياسات في بنك إنجلترا على أسعار الفائدة دون تغيير، من المنتظر أن يرفع بنك السويد المركزي سعر الفائدة 25 نقطة أساس ليكون أول بنك أوروبي يرفع تكاليف الإقراض من نطاق أدنى من الصفر. وتجاهل المستثمرون إلى حد كبير تصويت مجلس النواب الأمريكي على مساءلة الرئيس دونالد ترامب حيث من المتوقع على نطاق واسع عدم تصويت مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون على عزل ترامب.

وزاد سهم كلارينت السويسرية للكيماويات المتخصصة 2.9 بالمئة بعدما ذكرت أنها تبيع وحدة تابعة إلى بولي وان كورب ومقرها الولايات المتحدة مقابل 1.6 مليار دولار.

وارتفع سهما شركتي صناعة الرقائق الأوروبية إنفنيون تكنولوجيز وإس.تي ميكروإلكترونيكس بنحو 0.3 بالمئة لكل منهما بعدما ذكرت ميكرون تكنولوجي الأمريكية المنافسة أنها تتوقع تعافيا في 2020.